قوة سوق العمل الكويتي واستقراره في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنفاق الاستثماري والحكومي

2,54 مليار دينار تحويلات العمالة الوافدة في 6 أشهر.. بقفزة 23,7٪

أحمد مغربي

شهدت تحويلات العمالة الوافدة من الكويت إلى الخارج قفزة لافتة خلال النصف الأول من عام 2025، لتصل إلى 2,541 مليار دينار، مقابل 2,053 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2024، بزيادة بلغت 487,5 مليون دينار، أي نمو نسبته 23,7٪، ويعكس هذا الارتفاع الملحوظ استمرار قوة سوق العمل الكويتي واستقراره، في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنفاق الاستثماري والحكومي، إلى جانب حفاظ الدينار الكويتي على قوته الشرائية مقابل العملات الرئيسية، ما عزز قدرة العمالة الوافدة على زيادة مدخراتها وتحويلاتها إلى الخارج.

وسجلت التحويلات في الربع الأول من 2025 ارتفاعا قويا لتبلغ 1,21 مليار دينار مقارنة بنحو 924,2 مليون دينار في الربع الأول من 2024، محققة زيادة نسبتها 31,2٪، وهي الأعلى على أساس ربعي منذ 5 سنوات، في حين استمرت في الصعود خلال الربع الثاني من 2025 إلى 1,32 مليار دينار مقابل 1,12 مليار دينار في الربع المماثل من 2024، بنمو نسبته 17,6٪، الأمر الذي يدل على استدامة النمو وتحسن السيولة المالية لدى شريحة كبيرة من المقيمين في البلاد.

وتظهر البيانات أن الارتفاع القوي في التحويلات يعكس تحسن البيئة الاقتصادية في البلاد، التي استفادت من ارتفاع الإنفاق الرأسمالي الحكومي واستقرار أسعار النفط عند مستويات داعمة، فضلا عن التوسع في مشاريع البنية التحتية والطاقة، وهو ما انعكس على زيادة الطلب على العمالة الوافدة وارتفاع مستويات الدخل لديها، كما ساهم استقرار سوق العمل المحلي واستمرار التوظيف في القطاعات الإنتاجية والخدمية في زيادة القوة الشرائية للعمالة الوافدة، إلى جانب قوة الدينار الكويتي التي مكنت العاملين من تحويل مبالغ أكبر بالكلفة نفسها مقارنة بعملات أخرى في المنطقة.

وفي جانب آخر، تشير التحليلات إلى أن ارتفاع التحويلات جاء كذلك نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في بلدان العمالة الأصلية، خصوصا في دول جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث بدأت العملات المحلية في تلك الدول تتعافى جزئيا، ما جعل تحويل الدينار الكويتي أكثر جاذبية في قيمته الفعلية، ووجد العديد من العاملين فرصة لزيادة مدخراتهم بالاستفادة من قوة العملة المحلية وتحول اقتصاداتهم المحلية إلى مسار نمو أكثر استقرارا، الأمر الذي عزز مستويات التحويلات خلال الفترة الماضية.

وتؤكد هذه المؤشرات أن الكويت ما زالت تشكل واحدة من أكثر أسواق العمل استقرارا في المنطقة، وأن العمالة الوافدة ترى في الاقتصاد الكويتي بيئة آمنة ومجزية للعمل والادخار، وتعد تحويلات العمالة أحد المؤشرات غير المباشرة على النشاط الاقتصادي والتوازن المالي للأسر الوافدة، كما أنها تعكس جانبا من الدورة الاقتصادية المحلية، حيث ترتبط عادة بمستويات التشغيل والأجور.

ويمثل بند «تحويلات العاملين» أحد أبرز البنود المؤثرة على صافي الدخل الثانوي ضمن ميزان المدفوعات، حيث ترتبط زيادة التحويلات عادة بارتفاع التدفقات المالية الخارجة من الاقتصاد المحلي، ورغم أن هذا النمو يعكس قوة سوق العمل وارتفاع مستويات التشغيل والإنتاجية، إلا أنه يشكل في الوقت نفسه تحديا متزايدا للسياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدلات الإنفاق المحلي وتعزيز مساهمة المقيمين في الدورة الاقتصادية الداخلية.

وفي المقابل، يسهم ارتفاع التحويلات في زيادة الطلب على الخدمات المصرفية والتحويلات الإلكترونية، بما يعزز إيرادات البنوك المحلية وشركات الصرافة ويشجع على تطوير حلول مالية رقمية أكثر مرونة وتنافسية، ويدعم تدفقات نقدية مستقرة ومتواصلة عبر الجهاز المصرفي، ويعزز ارتباط العملات الأجنبية بالدينار الكويتي، في ظل استمرار السياسة النقدية المستقرة لبنك الكويت المركزي، التي حافظت على قوة العملة المحلية كأحد أهم عوامل الجذب المالي في البلاد.

وبحسب الاتجاه الحالي، يتوقع أن تتجاوز تحويلات العاملين خلال عام 2025 حاجز 5 مليارات دينار، ما يمثل أعلى مستوى تاريخي لها منذ أكثر من عقد، في حال استمرار الزخم الاقتصادي واستقرار سوق العمل المحلي خلال الفترة المقبلة.

تحويلات الوافدين تشهد قفزات في 2025

- نمو لافت في التحويلات
  - 2,54 مليار دينار في النصف الأول
  - 23,7٪ ارتفاعاً سنوياً
  - 5 مليارات دينار تحويلات متوقعة في 2025
- أداء ربعي قياسي
  - الربع الأول 2025: 1,21 مليار دينار (+31,2٪)
  - الربع الثاني 2025: 1,32 مليار دينار (+17,6٪)
- سوق عمل قوي
  - توسع المشاريع الحكومية والاستثمارية
  - زيادة التوظيف في القطاعات الإنتاجية والخدمية
  - بيئة اقتصادية مستقرة تعزز مداخيل العمالة
- عوامل النمو
  - تحسن اقتصادات الدول المصدرة للعمالة
  - استقرار عملات بلدان العمالة الوافدة
  - زيادة الادخار والتحويلات من المقيمين

الأنباء

«التجارة» تدشن خدمات إلكترونية مع «الداخلية»

كونا: أعلنت وزارة التجارة والصناعة تدشين حزمة من الخدمات الإلكترونية الجديدة بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور، وذلك لتفعيل الإجراءات المتعلقة بالأنشطة التجارية الخاضعة لاختصاص إدارة هندسة المرور وتشمل 61 نشاطا أبرزها ذات الصلة بقطاع السيارات والنقل والمعدات الثقيلة.

وأكدت وكيلة وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان عقب إعلان (تدشين الخدمات الرقمية) الجديدة بمقر الوزارة أن هذه الخدمات تأتي في إطار جهود الوزارة نحو تعزيز التحول الرقمي وتبسيط بيئة الأعمال.

وبينت أن هذا التعاون يشمل أيضا مشروع الرخصة الذكية الذي يهدف إلى توحيد الإجراءات الحكومية وتسهيل الخدمات لأصحاب الأعمال عبر بوابة إلكترونية موحدة في (باركود) واحد يتضمن جميع الإجراءات ذات العلاقة، ما يسهم في تقليص استخدام الورق وحفظ المعاملات إلكترونيا بشكل كامل.

2,93 مليار دولار إنفاق الكويت على البنية التحتية لمشاريع الغاز المسال منذ 2014

علاء مجيد

كشفت مجلة «ميد»، عن حجم انفاق الكويت على مشاريع البنية التحتية لمشاريع الغاز الطبيعي المسال (LNG) منذ عام 2014 حتى الآن، حيث بلغت 2,93 مليار دولار، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة خليجيا بنسبة 6,15٪ من حيث اجمالي قيمة انفاق دول الخليج على مشروعات الغاز خلال الفترة المذكورة والبالغة 47,6 مليار دولار. وأظهرت مجلة «ميد» أن مؤسسة البترول الكويتية، تخوض إجراءات الموافقة النهائية على مشروع مخطط لإضافة وحدة إعادة تسييل الغاز الطبيعي إلى منشأة استيراد الغاز الطبيعي المسال الدائمة في منطقة الزور، ووافقت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، على القرار الاستثماري النهائي للمشروع في يناير، وأفادت الشركة بأنه تم الانتهاء من دراسة الهندسة والتصميم الأولية للمشروع في نوفمبر 2024. وحسب التقرير، يطور هذا المشروع للحد من حرق الغاز المبخر، والذي يحدث عندما تنخفض معدلات الإمداد من منشآت استيراد الغاز الطبيعي المسال إلى ما دون الحد الأدنى للحدود التصميمية. وستعمل الوحدة الجديدة على إعادة تسييل الغاز الطبيعي عبر عمليات التبريد، ثم إعادته إلى خزانات التخزين في صورة سائلة.

«أفضل علامة مصرفية» و«الأكثر تميزاً بمبادرات المسؤولية الاجتماعية»

«الخليج» يفوز بجائزتين مرموقتين من «Global Brands» العالمية

نجلاء العيسى

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزتين مرموقتين من قبل مجلة Global Brands العالمية، وذلك تقديرا لتميزه في قطاع الخدمات المصرفية، وجهوده المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية لعام 2025، وهما جائزتا «أفضل علامة تجارية مصرفية في الكويت» و«الأكثر تميزا في مبادرات المسؤولية الاجتماعية في الكويت»

وتعكس الجائزتان المكانة الريادية لبنك الخليج في السوق المصرفي الكويتي، وحرصه الدائم على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، إضافة إلى التزامه بدوره المجتمعي من خلال مبادرات نوعية ومستدامة، تهدف إلى دعم مختلف شرائح المجتمع، باعتباره البنك الأقرب إلى المجتمع.

وجاء فوز بنك الخليج بجائزة أفضل علامة تجارية مصرفية في الكويت تقديرا لاستراتيجيته التسويقية المتقدمة، ونجاحه في ترسيخ علامته التجارية كواحدة من أكثر العلامات المصرفية ثقة وابتكارا في السوق الكويتي، وكذلك نظرا لهوية البنك البصرية الحديثة، وتواصله الفاعل مع العملاء، إلى جانب تنوع الخدمات الرقمية التي يقدمها بما يلبي تطلعات العملاء من مختلف الفئات. أما جائزة الأكثر تميزا في المشاركة المجتمعية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، فقد منحت للبنك نظير التزامه المتواصل بتنفيذ برامج ذات تأثير إيجابي واسع النطاق، تشمل مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، وتمكين الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من مختلف شرائح المجتمع. وقد أثبت بنك الخليج حرصه على أن تكون مبادراته المجتمعية ذات طابع مستدام وموجه نحو إحداث تغيير حقيقي في المجتمع الكويتي، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية واستراتيجيته الرامية إلى ترسيخ معايير الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وفي تعليقها على هذا الإنجاز، قالت رئيس التسويق في بنك الخليج نجلاء العيسى: نفتخر بالحصول على هذا التقدير من مجلة Global Brands العالمية، والتي تعكس التزامنا المستمر بتحقيق التميز على مختلف الأصعدة، سواء في تقديم أفضل تجربة مصرفية للعملاء، أو في دعم قضايا المجتمع من خلال برامجنا للمسؤولية الاجتماعية. وأضافت: ان تلك الجوائز وغيرها تحفزنا على مواصلة تعزيز مكانة بنك الخليج كمؤسسة مالية رائدة في الكويت، عبر الاستثمار في التحول الرقمي، وتطوير خدماته المصرفية، إلى جانب التزامه بدعم التنمية المستدامة والمبادرات الاجتماعية التي تواكب رؤية الكويت 2035.

ارتفعت بواقع 86,38 ألف سيارة خلال 2024

2,6 مليون سيارة ودراجة نارية تجوب شوارع الكويت

2,1 مليون سيارة «خصوصي».. و9342 أجرة جوالة.. و4,9 آلاف «تحت الطلب» و93,3 ألف شخص اجتازوا اختبار القيادة العملي.. و51,1 ألفاً رسبوا

علي إبراهيم

أظهرت أرقام رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء وجود نحو 2,609 مليون سيارة ودراجة نارية تعمل في الكويت بنهاية 2024، إذ شهدت أعداد تلك السيارات والدراجات زيادة على أساس سنوي بواقع 86,388 ألف سيارة قياسا إلى عدد سيارات والدراجات في 2023 بلغ 2,522 مليون سيارة.

ووفقا للبيانات، فإن 80,65٪ من السيارات العاملة بالكويت بنهاية 2024 هي سيارات خاصة، إذ بلغ عددها نحو 2,104 مليون سيارة، قياسا إلى 2,028 سيارة بنهاية 2023، ما يعني أن أعداد السيارات الخاصة ارتفعت بواقع 75,848 ألف سيارة في عام. وبلغ عدد الدراجات النارية الخاصة بنهاية 2024 نحو 49,591 ألف دراجة مقارنة بـ 47,623 ألف دراجة بنهاية 2023، أي أن أعداد تلك الدراجات شهدت زيادة بواقع 1968 دراجة في 12 شهرا. وفي نهاية 2024 أظهرت الأرقام أن هناك نحو 535 سيارة مرخصة كأجرة، و4938 سيارة مرخصة أجرة تحت الطلب، و9342 سيارة مرخصة أجرة جوالة، إلى جانب 322,131 ألف سيارة مرخصة نقل خاص، و38,293 ألف سيارة نقل عام.

وفي سياق متصل، أظهرت بيانات المتقدمين لاختبارات رخص القيادة في الكويت، أن عام 2024 شهد 114,623 ألف متقدم للاختبار النظري في جميع المحافظات، فيما بلغ عدد الناجحين منهم 100,05 ألف شخص، بينما بلغ عدد الراسبين في اختبارات النظري 14,573 ألف راسب وراسبة. وتقدم للاختبار العملي لرخص القيادة في الكويت خلال 2024 نحو 144,457 ألف شخص، بلغ عدد الناجحين منهم 93,312 ألف شخص، وعدد الراسبين 51,145 ألف شخص.

92,9 ألف رخصة قيادة في 2024

أظهرت البيانات أن عام 2024 شهد إصدار 92,976 ألف رخص سوق، من بينها 83,085 ألف إجازة خاصة، و6286 إجازة عامة، و2931 إجازة دراجة نارية، و674 إجازة مركبة إنشائية.